

لجنة بناء السلام
الدورة الثالثة
تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى
محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٦ أيار/مايو ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد غرولز (بلجيكا)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال.

اعتماد الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

عرض لآخر تطورات الحالة السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

عرض لآخر تطورات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية أفريقيا الوسطى.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing, Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

إقرار جدول الأعمال (BC/3/CAF/6)

١ - أقر جدول الأعمال.

اعتماد الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (PBC/3/CAF/L.1)

٢ - الرئيس: وجه الانتباه إلى عرض لآخر التطورات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج) في جمهورية أفريقيا الوسطى، وإلى الأنشطة التي اضطلع هو بها مؤخرا بوصفه رئيسا للتشكيلة، وإلى ورقة معلومات موجزه عن بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ووثيقة تتضمن عرضا لآخر التطورات فيما يتعلق بالمساعدة الخارجية المقدمة إلى أفريقيا الوسطى، ستوزع على الأعضاء في وقت قريب. ووجه الانتباه أيضا إلى مشروع الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (PBC/3/CAF/L.1)، الذي تم وضعه كجزء من عملية تشاورية تشمل كل أصحاب المصلحة الرئيسيين. وقال إنه يعتبر أن الأعضاء يرغبون في اعتماد مشروع الإطار الاستراتيجي.

٣ - وقد تقرر ذلك.

٤ - الرئيس: قال إن الإطار الاستراتيجي هو رمز للالتزام بحكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى بوضع حد لفترة طال أمدها من العنف الوحشي والحرب والعزلة، ورمز لاستعداد المجتمع الدولي لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى في تحقيق أهدافها المتمثلة بتوطيد الاستقرار والتنمية. وقال إنه يعتزم السفر إلى بانغوي في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩ لحضور إطلاق الإطار الاستراتيجي رسميا، ودعا كل من يهمهم الأمر من أعضاء التشكيلة إلى الانضمام إليه في هذا الأمر.

وأوضح أنه، بالإضافة إلى استعراض الإطار الاستراتيجي كل ستة أشهر، ستجري مناقشات منتظمة حول التقدم المحرز في المجالات ذات الأولوية التي تحددها اللجنة مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى.

٥ - السيد وولف (جامايكا): تحدث باسم بلدان حركة عدم الانحياز، فرحب باعتماد الإطار الاستراتيجي وأعرب عن دعمه الكامل للمبادئ التي يقوم عليها الإطار. وقال إن محاور التنمية عنصر أساسي في عملية الانتعاش، حيث توفر فرصة للاستفادة من السلام ولاستدامة الاقتصاد الوطني الطويلة الأمد. ثم إن التقييم والرصد المستمرين للتقدم المحرز أمران حاسمان أيضا لنجاح الإطار الاستراتيجي. وينبغي أن تكون استعراضات التقدم المحرز كلية، وأن يُتخذ الإجراء الملائم عند الضرورة لتفادي الفشل وتحقيق النتائج المنشودة.

٦ - السيد بليفاك (الجماعة الأوروبية): تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي فقال إن الحوار السياسي الشامل والمصالحة الوطنية عمليتان طويلتان تتطلبان الانتباه المستمر والالتزام بروح التوافق من جانب جميع الأطراف. وفي حالة جمهورية أفريقيا الوسطى ما زالت هناك عدة توصيات من تلك المبنية عن ذلك الحوار يجب أن تنفذ. فإصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من شأنه أن يساعد على القضاء على اللصوصية، وأن يؤدي إلى تحسين استتباب النظام والقانون وحماية حقوق الإنسان، وزيادة الأمن الداخلي ووقف تسلل الجماعات المسلحة من البلدان المجاورة. وينبغي أن يقوم جنود مدربون ومجهزون على النحو المناسب بحماية مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى وحدودها. ومما يتسم بأهمية قصوى هو أن يحترم جميع الأطراف الإطار الاستراتيجي وأن يكون من أولويات الحكومة التنفيذ الناجح لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

١٠ - وتابعت قائلة إن جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال تواجه فجوة خطيرة في التمويل، ولكونها محرومة من المعونات، فإن قدرتها على تدبير احتياجاتها بالموارد المحلية محدودة وإن تكن متنامية. والبنك الدولي أيضا محدود تماما فيما يتعلق بالموارد التي يستطيع تقديمها. والمؤسسة الدولية للتنمية مقيدة خاصة بنظام التخصيص على أساس الأداء: وكان مجموع الموارد التي أتاحتها المؤسسة ٣٣ مليون دولار تقريبا، وبحلول استعراض منتصف المدة للمؤسسة، سيبقى ٧ ملايين دولار تقريبا فقط دون تخصيص.

١١ - وأوضحت أن البنك الدولي يسعى إلى تمكين جمهورية أفريقيا الوسطى من الاستفادة من الموارد المتنوعة من مجتمع المانحين الدوليين، التي يدير البنك الدولي نفسه الكثير منها ويدعمه. وأشادت بالجهود التي تبذلها الحكومة للانتقال بسرعة في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من نقطة القرار إلى نقطة الإكمال التي من المنتظر أن تبلغها في حزيران/يونيه. وعلى الرغم من ذلك، مازالت هناك فجوة كبيرة بين الاحتياجات الإنمائية والدعم من المانحين، وقالت إنها تتطلع إلى العمل مع اللجنة والسلطات الحكومية للحصول على مزيد من الدعم وتحسين التنسيق بين المانحين.

١٢ - السيد لوليشكي (المغرب): قال إن تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أمر لا بد منه للحفاظ على الزخم الذي تولد عن الحوار السياسي الجامع ولتحقيق السلام والاستقرار. ورحب بالالتزام الذي أبداه قادة الحركات السياسية-العسكرية وبجهود الحكومة في هذا الصدد. والحكم الصالح أيضا حاسم في كفالة نجاح الانتخابات التي ستجري عام ٢٠١٠. وأخيرا، من المهم بدرجة قصوى إنعاش الأنشطة الاقتصادية. وأعرب عن تأييده لاقتراح الأمين العام بشأن إنشاء بعثة متكاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى، من شأنها أن تكفل تنفيذ الإطار الاستراتيجي والمشاريع الممولة من صندوق بناء السلام.

٧ - وحث الحكومة على تعزيز قدراتها الخاصة بمد سلطان الدولة إلى ما وراء العاصمة وضواحيها، وبزيادة الخدمات المقدمة إلى السكان، وإقامة الحكم الرشيد وإنشاء آليات داخلية لمساعدة الحكومة على مكافحة الفساد وعلى كفاءة توفير خدمات عامة فعالة. ويجب أن تكون هذه الأنشطة قائمة على مبادئ المسؤولية والمسائلة والشفافية والكفاءة والمشاركة وسيادة القانون.

٨ - السيد أونيسيبي (الجماعة الأوروبية): تحدث نيابة عن اللجنة الأوروبية، فقال إن من المهم تنفيذ توصيات مجلس حقوق الإنسان، وأعرب، في هذا الصدد، عن تأييده لجهود جمهورية أفريقيا الوسطى في مكافحة الإفلات من العقاب وتعاونها التام مع محكمة العدل الدولية. وقال إن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تظل عنصرا أساسيا في الإطار الاستراتيجي، ولكن التأخر في تنفيذها وعدم الوضوح فيما يتعلق بتمويلها مدعاة للأسف. وقال إنه يؤيد التعيين المبكر للجنة انتخابية تقوم بالتخطيط للانتخابات عام ٢٠١٠ وإنشاء محاور للتنمية، تساعد في تخفيف آثار الأزمة الاقتصادية.

٩ - السيدة هوليفيلد (البنك الدولي): قالت إن فريق البنك الدولي يعمل عن كثب مع مصرف التنمية الأفريقي في وضع استراتيجية شراكة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، والاستراتيجية تتسق اتساقا دقيقا مع أولويات الحكومة كما هي مبينة في ورقة استراتيجية الحد من الفقر، ومع نتائج الحوار السياسي الجامع. وتركز الاستراتيجية على ركنتين أساسيتين هما: تطوير القدرة المؤسسية والإدارة الاقتصادية، وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية وتطويرها في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقالت إن الاستراتيجية أيضا تعترف صراحة بالصلات بين الأنشطة المباشرة لبناء السلام، وتطوير قدرات الحكومة والحاجة إلى الاستثمار في الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية.

كبيرة إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقال إن من المهم بدرجة حيوية أن تخصص مساهمة الجماعة، والأموال الآتية من صندوق بناء السلام، لهذه الأنشطة حصرا وبصورة، وإلا فثمة خطر من أن تتضرر جميع الجهود المبذولة والتقدم المحرز حتى الآن وأن يتعرض للخطر تحقيق الإجراءات الأخرى ذات الأولوية المبينة في الإطار الاستراتيجي.

١٦ - السيدة رولوميني (جنوب أفريقيا): أعادت إلى الذاكرة أن نجاح الحوار السياسي الجامع المعقود عام ٢٠٠٨ كان دالة على توافر الالتزام والإرادة لدى حكومة البلد من أجل تحقيق سلام واستقرار دائمين، وشجع جميع الأطراف على اغتنام الفرصة التي أتاحت باعتماد الإطار الاستراتيجي، الذي يمثل الطريق الوحيد الممكن لتحقيق السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٧ - وقالت إن وفدها يرحب بدور لجنة بناء السلاح ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنظمات الأخرى في وضع الإطار الاستراتيجي. وفي حين يعترف وفدها بأهمية الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومجتمع المانحين في عمليات بناء السلام يشعر بالقلق إزاء انعدام الاتساق والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية.

١٨ - وتابعت قائلة إن الموارد تظل هي التحدي الأكبر في عملية إحلال السلام والاستقرار في البلدان المنكوبة بالصراع. وبناء على ذلك يثنى وفدها على الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا لتعبئة الأموال لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي حين أن التنفيذ الفعال لهذا البرنامج يتسم بأهمية حاسمة، فإن جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه تحديات أخرى في مجالات معينة من الحكم وسيادة القانون، وفي

وأعرب عن أمله في أن يحدث في وقت قريب إنشاء مكتب متكامل للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتعيين ممثل خاص جديد من جانب الأمين العام وأن يستجيب المجتمع الدولي بصورة ملائمة للتحديات التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٣ - السيد سومي (اليابان): طلب مزيدا من المعلومات عما أثاره الرئيس السابق للجنة من إمكانية تنظيم منتدى إلكتروني (e-forum) يضم مختلف القطاعات في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقال إنه يرغب أيضا في أن يعرف الموعد المتوقع لعقد أول استعراض لمدى تنفيذ الإطار الاستراتيجي. فالتنسيق بين مجلس الأمن واللجنة له أهمية قصوى في هذا الصدد.

١٤ - السيد أونانغام. ندياي (غابون): أثنى على طبقة السياسيين في أفريقيا الوسطى لما أبدوه من روح التوافق والتضحية، خاصة أثناء الحوار السياسي الجامع، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ عدد من القرارات والتوصيات التي تهدف إلى توليد زخم سياسي واجتماعي جديد. على الرغم من أن التشكيلة القطرية، إلى جانب كيانات الأمم الأخرى والمجتمع الدولي بأسره، تحتاج إلى تعزيز هذا الزخم، وهي مهمة يشكل فيها الإطار الاستراتيجي أداة هامة، تقع على عاتق سلطات أفريقيا الوسطى المسؤولية الأولى عن المضي قدما في عملية بناء السلام وتحسين نوعية الحياة عموما في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٥ - وتابع قائلاً إنه في حين يجب تحقيق التقدم في تنفيذ جميع الالتزامات والإجراءات ذات الأولوية المحددة في الإطار الاستراتيجي، تظل الأولوية الأولى هي إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولهذا، قرر رؤساء دول البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في ليرفيل، في كانون الثاني/يناير، أن يقدموا مساهمة

٢٢ - السيد ماليكو (جمهورية أفريقيا الوسطى)، وزير التخطيط والاقتصاد والتعاون الدولي، تحدث بالراديو من بانغوي، فأعرب عن ارتياحه لاعتماد الإطار الاستراتيجي وأكد التزام حكومته بالعمل جنيا إلى جنب مع المجتمع الدولي في مجالات العمل ذات الأولوية المقررة في الإطار الاستراتيجي. وقال إن وفده مسرور إذ يرى أن جميع المتحدثين أعربوا عن تقديرهم للجهود التي تبذلها جمهورية أفريقيا الوسطى لتحقيق ما كان يبدو في البداية مستحيلا. وقال إنه يستمد التشجيع من اعتراف ممثلة البنك الدولي بأن جمهورية أفريقيا الوسطى قد تكون البلد الوحيد الذي بلغ نقطة الإكمال في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بعد سنتين فقط من الوصول إلى نقطة القرار. وقال إن تخفيف عبء الديون أساسي إذا ما أريد إيجاد حلول للمشاكل التي لاتتوفر لدى جمهورية أفريقيا الوسطى القدرة الداخلية على معالجتها مباشرة. والدعم من جانب الشركاء الدوليين حيوي أيضا.

٢٣ - وبالإشارة إلى نقطة أثارها عدة أعضاء، قال إن المساهمات التي يأمل بلده أن يتلقاها ستخصص لإصلاح القطاع الأمني ولبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهما عمليتان مترابطتان ومن شأنهما حفز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأوضح أنه قد تم وضع برنامج لمحاوَر التنمية من أجل تلبية الاحتياجات الملحة لأهل أفريقيا الوسطى، الذين يعيش معظمهم في فقر ريفي.

٢٤ - الرئيس: قال ردا على الأسئلة التي أثارها ممثل اليابان، إن المنتدى الذي سيجري تنظيمه في بانغوي مع السلطات افريقيا الوسطى هو عملية تواصل مع الشعب من أجل توعية السكان عامة، ومنهم مجتمع الأعمال ونقابات العمال والمنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية والصحافة، بالالتزامات التي أخذها المجتمع الدولي على نفسه وأخذتها جمهورية أفريقيا الوسطى على نفسها بتوقيع الإطار

تعزيز وحماية حقوق الإنسان، يجب التصدي لها لكفالة التنمية الدائمة والمستدامة.

١٩ - السيدة غالاردو هيرنانديز (السلفادور): أئنت على سلطات أفريقيا الوسطى لاتخاذها الخطوات الضرورية من أجل الوصول إلى اعتماد الإطار الاستراتيجي، قائلة إن من شأن هذا الإطار أن يوفر للتشكيلة القطرية، وهي تواصل دعم عملية بناء السلام في البلد، فهما حقيقيا للحالة على الطبيعة وللتقدم المحرز والتحديات القائمة. ويلقي الإطار الضوء أيضا على ما هو متوافر في جمهورية أفريقيا الوسطى من القدرة الوطنية والإرادة السياسية من أجل بناء السلام.

٢٠ - وقالت إن الإطار الاستراتيجي يلزم أن يكون ديناميا في طبيعته، وفي هذا الصدد، قد تكون الرؤية الدينامية لعملية بناء السلام هي واحدة من المقاربات الابتكارية التي استطاعت لجنة بناء السلام استنباطها ومشاطرتها مع سائر منظومة الأمم المتحدة. وأردفت قائلة إن الرئيس، حسب فهمها، سيقوم بإبلاغ التشكيلة القطرية متى سيحين الاضطلاع بأنشطة الرصد والتقييم بموجب الإطار الاستراتيجي.

٢١ - وواصلت حديثها قائلة إن من الجوانب الرئيسية لعمل اللجنة توجيه الأموال - لا سيما الموارد المخصصة من صندوق بناء السلام والأموال الآتية من مجتمع المانحين - إلى المساعدة في كفاءة التمويل المستقر والقابل للتنبؤ لعملية بناء السلام، ومن المهم في هذه الأثناء أن نتذكر أن المعارف والخبرات التي تكسبها البلدان الخارجة من صراع يمكن نقلها، بدعم من المجتمع الدولي، إلى البلدان المنخرطة في بناء السلام. والسلفادور التي عانت هي نفسها من الصراع مستعدة، في هذا الصدد، لمشاطرة جمهورية أفريقيا الوسطى خبراتها في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهي مشكلة معقدة يمكن حلها بسرعة.

رئيس اللجنة وأعضاء التشكيلة القطرية. وقال إن لجنة المتابعة التي أنشئت لرصد تنفيذ التوصيات التي اعتمدت أثناء الحوار السياسي الجامع شرعت في العمل على الفور فعقدت دورتها الأولى وتؤدي عملها بصورة جيدة. وخلال الشهر الماضي كانت تلك اللجنة، وهي تتكون من ٢٥ عضواً من بينهم ٩ منظمات دولية، تسعى للإلتصال بجميع الهيئات المسؤولة عن تنفيذ توصيات الحوار السياسي الجامع لتزويدها بالإرشاد. وتحاول الحكومة تعبئة الموارد من ميزانيتها الوطنية لتمويل لجنة المتابعة، والتماس التمويل من أصحاب المصلحة الدوليين. وفي هذا الصدد، ترحب بكون الرصيد الباقي من الأموال المخصصة فعلاً لجمهورية أفريقيا الوسطى من صندوق بناء السلام سيحول إلى لجنة المتابعة.

٢٨ - وتابع قائلاً إن الحالة السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى آخذة في الاستقرار بعد قيام حكومة مفتوحة لجميع أصحاب المصلحة في الحوار السياسي الجامع، بمن فيهم المعارضة الديمقراطية وغيرهم من الأطراف السياسيين والحركات السياسية-العسكرية والمجتمع المدني. وقال إن الحوار الدائم المنشأ بذلك الإطار، بما في ذلك الاتصال الجاري بين الحكومة ولجنة المتابعة بشأن تنفيذ توصيات الحوار السياسي الجامع، هام جداً لأن التطبيق الدقيق للتوصيات يتسم بأهمية محورية لعملية بناء السلام. وفي هذا الصدد، أنشأت الحكومة ثلاث لجان كاملة التمويل للتركيز على الأمور السياسية والحكم والحالة الأمنية وأمور أخرى.

٢٩ - وقال إن الحكومة ولجنة المتابعة على علم بالمشاكل الأمنية الأخيرة التي ذكرها الرئيس. ومن بين الحركات السياسية - العسكرية الخمس لم يبق خارج الحوار السياسي الجامع سوى حركة القوات الديمقراطية الشعبية لجمهورية أفريقيا الوسطى، مع أن هذه الحركة كانت قد وقعت اتفاق سلام مع الحكومة، ينص على الاحتواء ونزع السلاح ووقف الأعمال القتالية، ولم يسبق أن نقضت ذلك الاتفاق. وقد

الاستراتيجي، وذلك بهدف زيادة ملكية سكان أفريقيا الوسطى للعمل الذي سيضطلع به.

٢٥ - وفيما يتعلق بعملية الاستعراض التي ستجري كل ستة أشهر، قال إن الاستعراض الأول سيجري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، على أنه بالنظر إلى عدم التيقن الاقتصادي والمالي السائد حالياً فقد تُعرض بعض القضايا للنظر قبل ذلك التاريخ إذا لزم الأمر. ومن المهم، كما قال ممثل اليابان، تزامن عملية الاستعراض مع العمل الذي تقوم به الهيئات الأخرى، لاسيما مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، قال إنه تحدث مؤخراً باسم اللجنة في مناقشة دارت في مجلس الأمن حول الأطفال والتزاع المسلح. وأوضح أنه سيرتب أيضاً لممثل الأمين العام الخاص في جمهورية أفريقيا الوسطى، إذا اعتبر ذلك مفيداً، لحضور اجتماع غير رسمي للتشكيلة القطرية أثناء زيارته لنيويورك في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، كي يناقش مع أعضاء اللجنة الإجراءات العملية للعمل في المستقبل.

عرض لآخر تطورات الحالة السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٦ - الرئيس: قال، مؤكداً الأهمية الحاسمة لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إن التطورات الأمنية المقلقة في الأشهر الأخيرة أبرزت مرة أخرى الضرورة الملحة لإطلاق هذه العملية والحاجة إلى مشاركة كافة الجماعات المسلحة. ومن الحيوي أيضاً تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الإطار الأوسع لإصلاح القطاع الأمني، والإعداد للانتخابات عام ٢٠١٠ باختيار أعضاء اللجنة الانتخابية المختلطة المستقلة.

٢٧ - السيد غوندا (جمهورية أفريقيا الوسطى): وزير الاتصالات والمواطنة الصالحة والمصالحة الوطنية ورصد الحوار، تحدث بالراديو من بانغوي فأكد تقدير بلده لعمل

عرض لآخر تطورات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣٢ - السيد بوزيزي (جمهورية أفريقيا الوسطى): وكيل وزير رئاسة الجمهورية للدفاع الوطني والمحاربين السابقين وضحايا الحرب ونزع السلاح وإعادة هيكلة الجيش، تحدث بالراديو من بانغوي فقال إن حكومة بلده ملتزمة بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبالحوار السياسي، بما في ذلك الحوار مع من لا يزالون يحملون السلاح، حتى مع بقاء الحالة على الأرض متوترة. وأردف قائلا إن حكومته تعزم الشروع في عمل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الأرض وفقا لتوصيات الحوار السياسي الجامع.

٣٣ - وفيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني، قال إن حكومته استطاعت الالتزام بالجدول الزمني للإصلاح والبدء في تنفيذ توصيات فريق التقييم الزائر التابع للأمم المتحدة، بيد أنها تحتاج إلى مزيد من الدعم التقني من المجتمع الدولي.

٣٤ - السيد غامبي (جمهورية أفريقيا الوسطى): وزير الشؤون الخارجية والتكامل الإقليمي والفرانكوفونية، تحدث بالراديو من بانغوي، فقال إن عملية إصلاح القطاع الأمني ما زالت تفتقر إلى الموارد اللازمة للتنفيذ الكامل. الهياكل قائمة ويجري الاضطلاع بأنشطة من أجل كفالة دعم وملكية العملية وطنيا. ثم إن المائدة المستديرة القادمة بشأن إصلاح القطاع الأمني، المقرر عقدها في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ستتناول التدابير الإضافية التي يجب اتخاذها في سياق تنفيذ برنامج متوسط المدة.

٣٥ - وشكر ممثل السلفادور لعرضه الخبرة التقنية والمساعدة في إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الأمر الذي سيكون معينا كبيرا للجهود حكومته في متابعة الإصلاحات الاستراتيجية الأساسية التي

اجتمع رئيس حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى مع رئيس حركة التمرد تلك، ويقوم مكتب الأمم المتحدة لدعم السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا ببذل محاولات لجعله ينضم إلى مائدة المفاوضات. والحكومة على ثقة من أنه، بوساطة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، سيتم في نهاية المطاف التوصل إلى نتيجة ناجحة.

٣٠ - وأوضح قائلاً إن العمل جار الآن في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بمشاركة سائر حركات التمرد. وقد وضعت اللجنة التوجيهية لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قائمة مفصلة بأسماء المقاتلين وتعمل الآن على إنشاء برنامج تشغيلي مشترك، بعد أن وضعت خارطة طريق وجدولا زمنيا للتنفيذ حتى شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وقد توصلت بالفعل إلى تفاهم مع حركات التمرد حول بعض القضايا مثل معايير الأهلية والأسلحة وآليات الإعلان عن الأسلحة والمقاتلين. و بانتظار رد فعل التشكيلة القطرية تستطيع الحكومة الآن أن تشرع في تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج، التي تشمل توعية المقاتلين بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتعيين أماكن الاحتواء بمساعدة القوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣١ - وتابع قائلاً إن نزع السلاح هو المفتاح لكفالة التقدم المطرد نحو انتخابات ٢٠١٠، ومن ثم يجب أن يكون لدى جميع أصحاب المصلحة شعور بالحاح هذه المسألة. وستقوم الحكومة بتعبئة كافة الموارد البشرية المتاحة لها من أجل تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعلى أي حال يلزم التنسيق أيضا لتعبئة موارد مالية إضافية لأن نزع السلاح والتسريح، خاصة، يتطلبان التزاما كبيرا بالتمويل.

الإطار الاستراتيجي فيما يتعلق باحترام السكان وحقوق الإنسان.

٣٨ - وفيما يتعلق بالتمويل، قال إن وفده يؤمن بأن التمويل سيأتي حتما من المانحين إذا أبدت الحكومة التزاما جديا بالعمليتين. واستخدام الأموال الآتية من الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في الوجه المقصود لها، سيكون خطوة أولى رئيسية. وانتشار العنف في الشمال مؤخرا يهيئ الجو للصراع العرقي بدلا من الصراع السياسي، ولذلك تشكل عملينا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني شرطين أساسيين لمعالجة هذا العنف، ولحل المشاكل الطويلة الأمد التي تنكب جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣٩ - الرئيس: قال إن جمهورية أفريقيا الوسطى لم تكن ممثلة في المناقشة التي دارت في مجلس حقوق الإنسان بجنيف حول حقوق الإنسان فيها، ومن ثم قد يرغب ممثلو الحكومة في التعليق على مناقشات جنيف. وأشار إلى أن عددا من الوفود، بعد أن أثنوا على الأعمال التي تم الاضطلاع بها حتى الآن في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أعربوا عن القلق حول توفير التمويل لهذا البرنامج، وقال إنه يود أن يدرس الموضوع بمزيد من التفصيل أثناء زيارته المقبلة لبانغوي. وطلب أيضا مزيدا من المعلومات عن القواعد المقررة لإدارة الصندوق الاستثماري الذي سينشئه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمعالجة قضايا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعن حالة إعداد القوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٤٠ - السيد هاربورن (البنك الدولي): قال إن وفده يثني على الجهود المبذولة في بانغوي للمضي في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وإن أنشطة مختلف

لا بد منها لاستعادة السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣٦ - السيد ليكليرك (فرنسا): قال إن وفده يشارك الرئيس تقديره للأولويات الحالية في عملية بناء السلام. وكرر نداء مجلس الأمن للجماعات المسلحة بأن تفي بالتزامها فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو أن تنضم إلى العملية إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد، وأثنى على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لتشجيع التقدم الذي أحرزته في الأعمال التحضيرية لتلك العملية، وانتقل إلى مسألة التمويل فقال إنه في حين يثني وفده على استعداد بلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا للمساهمة في تمويل العملية، يضم صوته إلى أصوات الوفود الأخرى في الدعوة إلى ضمانات تبعث على الاطمئنان بأن ذلك التمويل سيخصص حصرا لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٣٧ - السيد ميرس (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يرحب باعتماد الإطار الاستراتيجي، وبالوثائق المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني، التي قدمها الرئيس. فزع السلاح هو في الحقيقة أولوية عليا في إطار إصلاح القطاع الأمني، وعنصر حاسم في استعادة الاستقرار. والمسؤولية الأساسية عن نجاح كلتا العمليتين تقع على عاتق الحكومة في بانغوي، التي يجب عليها أن تلتزم بتقديم حساب كامل لاحتياجات ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ في الشمال. فلا يمكن أن يقتصر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على دفع مبالغ للمقاتلين المتمردين، بل يجب أن يشمل أيضا التزاما شاملا من جانب الدولة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة بموجب الإطار الاستراتيجي. ولا يمكن أيضا أن يتوقف إصلاح القطاع الأمني عند إعادة تأهيل الهياكل الأساسية العسكرية، بل يجب أيضا أن يشمل جميع الخطوات المؤقتة المبنية في

الحاضر فلا وجود لها. وفيما يتعلق بمنظمات الدفاع عن النفس، قال إن المجتمعات المحلية الشعبية في بلده مازالت تتعرض لسوء المعاملة من جانب مجموعة متنوعة من الجماعات السياسية والعسكرية، وطالبي الصيد غير المشروع، وحتى من المزارعين التشاديين الباحثين عن المراعي. ولما كان الجيش غير قادر على توفير الأمن في كافة أنحاء البلد، قامت بعض المجتمعات المحلية بتنظيم دفاعاتها الخاصة، ومن الممكن أن يستخدم الأطفال في هذا السياق بدون علم الحكومة أو قدرتها على التدخل. بيد أن الحكومة كانت على علم باستخدام الجنود الأطفال من جانب بعض الجماعات المسلحة، مثل اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، وتعمل حاليا مع ممثلي منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لمعالجة هذه القضية. زد على ذلك، أن الجماعات المتمردة العاملة في الشمال تعتدى في بعض الأوقات على المجتمعات المحلية عندما تحصل على الإمدادات منها، وتواصل الحكومة شجب هذه الاعتداءات وتحاول نشر القوات لحماية هذه المجتمعات.

٤٣ - وفيما يتعلق بتوصيات مجلس حقوق الإنسان، قال إن حكومته تقوم بإنشاء أفرقة عاملة وتتخذ إجراءات أخرى لمنع استعمال الأطفال طعما للمدافع من جانب الجماعات المتمردة أو المقاتلة. وقال، فيما يتعلق بالانتخابات المقبلة، إن الحوار السياسي كان حتى الآن شاملا للجميع فعلا، وإن حكومته تريد أن تكون الانتخابات أيضا شاملة للجميع. وقد أنشأت لجنة برئاسة أحد أعضاء المجتمع المدني لوضع قانون الانتخاب والتأكد من أن الانتخابات ستكون في الواقع حرة ومأمونة. وأضاف أن حكومته تعتمد على التشكيك في توفير الوسيلة لإنجاز هذه المهمة فضلا عن تقديم اقتراحات بشأن الإجراءات.

٤٤ - وردا على طلب الرئيس مزيدا من المعلومات عن قضية تمويل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعن

الجماعات المسلحة، وحتى بعض أقسام الهيئة العسكرية، كما لوحظ آنفا، تؤكد الحاجة إلى الربط القوي مع عملية إصلاح القطاع الأمني. وإن عدم الوضوح فيما يتعلق بتركيز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وطرائق تمويلها مسألة تثير القلق. ولسوء الحظ، لن يكون من الممكن إتاحة أي موارد من البنك الدولي لهذا الغرض، بيد أن البنك يعمل حاليا مع مصرف التنمية الأفريقي وغيره من الشركاء لإنشاء صندوق استئماني دون إقليمي جديد لمنطقة البحيرات الكبرى الأوسع، باسم البرنامج الانتقالي للتسريح وإعادة الإدماج. ولم تُتخذ بعد أي قرارات نهائية حول المبالغ والأهداف، ولكن سيكون من الأرجح أن تُكرس هذه الأموال لأنشطة الإنعاش على أساس المجتمعات المحلية في المناطق التي تختوى على تجمعات للمقاتلين السابقين.

٤١ - السيد بابادودو (بنن): قال إن وفده يهنئ حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على جهودها من أجل إقامة سلام دائم. وشدد، بالإضافة إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، على أهمية انتخابات عام ٢٠١٠ بوصفها عنصرا حاسما في عملية السلام، ومن ثم ضرورة إجراء هذه الانتخابات بطريقة شفافة وجامعة لضمان استعادة الثقة والاطمئنان لدى مختلف الأطراف المعنية. ورحب بفكرة إنشاء لجنة انتخابية مستقلة وطنية، وحث الحكومة على إيلاء هذه الإمكانية الاعتبار الجدي.

٤٢ - السيد غامي (جمهورية أفريقيا الوسطى)، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الإقليمي والفرانكوفونية، تحدث من بانغوي عن طريق الراديو، فقال إن حكومته كانت عمليا ممثلة في المداولات المتعلقة بحقوق الإنسان التي دارت مؤخرا في جنيف، وإن ثمة عددا من المواضيع التي نوقشت حينذاك قد تجاوزتها الأحداث. ومن الأمثلة على ذلك، الاستخدام المفترض للجنود الأطفال في الميليشيات الحكومية، لأن هذه الميليشيات كانت موجودة في ٢٠٠٣، أما في الوقت

استخدام الأموال من الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، قال إن رئيس الجمهورية أعلن أن جزءا كبيرا من هذه الأموال سيستخدم في تنفيذ العملية. وأوضح أنه لم تخصص بعد أي أموال، ولكنه يأمل أن يتوفر مزيد من التفاصيل للرئيس لدى زيارته لبلانغوي.

٤٥ - الرئيس: قال إن مسألة أموال الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا بوجه خاص تحتاج إلى المتابعة بمزيد من التفصيل، وقد أعرب بعض الوفود عن الرأي بأن هذه الأموال بمجموعها ينبغي أن تخصص لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأعربوا عن القلق إزاء ما يظهر من نية الحكومة تخصيص "جزء كبير" فقط منها لهذه الغاية. وبناء على ذلك أعرب عن أمله في أن يتمكن زيارته المقبلة لبلانغوي من تطمين الوفود في هذا الصدد، وشدد على الحاجة إلى تحسين التنسيق بين أعضاء التشكيلة القطرية وكرر دعوته لأعضاء التشكيلة لمرافقته في زيارته لبلانغوي إعرابا عن إراقتهم العمل مع شعب جمهورية أفريقيا الوسطى فيما يتعلق بالقضايا ذات الأولوية المثلة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وفي إصلاح القطاع الأمني والانتخابات.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٤٠